

# المقطف

الجزء الخامس من المجلد التاسع والعشرين

١ مايو (ايار) سنة ١٩٠٤ - الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٢٢

## القطر المصري واللورد كرومر

لا مشاحة ان اللورد كرومر اليد الطولى في النجاح العظيم الذي نجح به هذا القطر في عهد الاحتلال البريطاني. ونحن في نسبتنا هذا الفضل اليه لا نبغس احداً غيره حقه من الفضل لا من الوطنيين ولا من الاجانب. وقد عودنا اللورد كرومر ان يتخفنا كل سنة بتقرير مسهب يصف فيه ما تم في هذا القطر من اعمال الحكومة في السنة السابقة ويذكر ما يراد اقامه بعد ذلك. وقد جاء تقريره عن العام الماضي اوسع من تقاريره السابقة وتناول مسائل كثيرة مما يتعلق بشؤون السكان سواء كانوا من رجال الحكومة او من غيرهم فترجمناه على جاري عادتنا ووزعناه على المشتركين في المقطم ورأينا انما للفائدة ان نشر خلاصة بعض فصوله في المقتطف ليطلع عليها قراؤه في هذا القطر وغيره من الاقطار ومنقصر على الفصول التي باحثها عمومية تمهد لنا سبيلاً للبحث حين الموازنة بين مصر وغيرها من البلدان الشرقية

(١) للميزانية

لما قدرت ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٢ جعلت الإيرادات فيها ١١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري فبلغت في آخر السنة ١٢٤٦٤٠٠٠ جنيه وقدّرت المصروفات ١٠٩٧٥٠٠٠ فبلغت ١١١٢٣٠٠٠٠ وقدّرت زيادة الإيرادات على المصروفات ٢٥٠٠٠ فبلغت ٧٤٤٠٠٠ لكن الزيادة كانت أكثر من ذلك كثيراً فانها بلغت ٢١٣٣٠٠٠ جنيه فاضيف ١١٢٤٠٠٠ جنيه منها الى المال الاحتياطي العمومي و٢٦٥٠٠٠ جنيه الى وفر التحويل وبقي منها ٧٤٤٠٠٠ جنيه كما تقدم. وقبل ان نشر التقرير بالعربية تم الاتفاق بين انكلترا وفرنسا على ان الحكومة المصرية تفك من القيود القديمة فتصرف بما في صندوق الدين من الاموال

الاحتياطية والمتوفرة كلها وبكل ايراداتها السنوية بعد ابقاء فائدة الدين . وكان مجموع الاموال المتوفرة في صندوق الدين في بداية هذه السنة ٢٢٦١٠٠٠ من المال الاحتياطي العمومي و ٢١٢٨٠٠٠٠ من المال الاحتياطي الخاص و ٥٥٠٧٠٠٠ من وفر التحويل والجملة ١٠٣٩٦٠٠٠ من الجنيئات لكن نحو نصف هذه الاموال مخصص لاعمال عمومية كانشاء سكة حديدية بين سواكن وبربر وما اشبه

## (٢) الدين المصري

كان الباقي من الدين المصري في آخر العام الماضي ١٠٢١٨٧٠٠٠ جنيه انكليزي الا ان في صندوق الدين وفي نظارة المالية مبلغ ٨٨٠٤٠٠٠٠ جنيه فالباقي عند حاملي السندات ٩٣٣٨٣٠٠٠ جنيه . وقد بحث اللورد كرومر في هل الاولى بحكومة مصر ان توفى ديونها بما يزيد من دخلها او ان تنفق الزيادة على الاعمال الناعمة التي تزيد دخلها ودخل شعبيها واثبت ان الامر الثاني اصح من الاول وقال في هذا الصدد ما ترجمه

ويحسن ان اذكر في هذا المقام امورا تتعلق بمسألتين مهمتين توثقان في مستقبل مصر الحالي الاولى هل حان الوقت للشروع في ابقاء الدين الممتاز والموحد للذين تساوي قيمة الباقي من سنداتها ٩٩٧٤٠ ٨٧٠ جنيها انكليزيا<sup>(١)</sup> والثانية من اين يوثق بالاموال لترقية مصر والسودان في المستقبل

وهاتان المسألتان مرتبطتان معا ارتباطا شديدا لانه اذا اوفت الحكومة المصرية ديونها واستندت اموالا غيرها لترقية مصر والسودان تجري فيها ارضى على الخطاء الذي كان شائعا في اوائل القرن الماضي حين كان يظن ان من حسن الادارة المالية تعيين مال لاستهلاك الدين ولولم يزد الايراد على المصروف . وارى ان المقام يحتاج الى بعض الاسهاب في هذا الباب لاني لا اظن الجميع يرون الفرق الجوهرى بين ما كان من البلدان كبلاد الانكليز حيث مكك الحديد ونحوها من الاعمال تعملها غالباً الشركات الخاصة وما كان كبلاد الهند ومصر حيث كل الاعمال العمومية الرئيسة تنشأ الحكومة

فاذا حسبنا زيادة الدين في مثل هذه البلدان الاخيرة علامة قاطعة على ارتباك ماليتها اخطانا خطأ فاضحا وكان حكمتنا على ماليتها كالحكم على شركة ناجحة بالاشراف على الافلاس لانها زادت رأس مالها لكي توسع نطاق اشغالها الربحية . والعبرة بكيفية اتفاق المال الذي

(١) اما الدين الثلاثة الاخرى وهي دين الدائرة ودين الدومين والدين المصون فلا بد من ابقائها على نوالها الزمن فالاولان يرفقان ببيع الاطيان والاخير يدفع الاقساط السنوية وهي تضمن مال الاستهلاك

يستدان . فالدين المصري الحاضر معظمه عبء ثقيل على البلاد لم يكن منة نفع لانه كان يستدان ليذري في غالب الاحيان بخلاف الاموال الطائلة التي صرفتها الحكومة المصرية حديثاً على الاعمال العمومية فاني على يقين تام انها جاءت بالنفع الكبير وان اناقتها في السبل التي اتفقت فيها كان خيراً من ابقاء الدين بها

واما معرفة مقدار المال الذي يمكن اتفائه في المستقبل على الاعمال العمومية الكبيرة النفع في القطر المصري فليست بالامر اليسير . ولكن لا خلاف في ان هذا القطر غير متسع كبلاد الهند مثلاً فلا محل فيه لاتفاق الاموال التي لاتتفق تحت حصر على فتح الترع وانشاء سكك الحديد . نعم ان القطر المصري كثير الخيرات ومصادر الثروة الطبيعية ولكن خيراته ومصادر ثروته محدودة يتيسر بلوغ غايتها بعد زمن غير بعيد . فانه يقال بالاجمال ان الاراضي الزراعية في القطر المصري لا تتجاوز حد ما يمكن ارواؤه بماء النيل . فكون اراضي القطر الزراعية محدودة يستلزم ان يكون المال الذي يمكن ان ينفق على الري ويعود بالبرج محدوداً ايضاً (وان تكن لم تبلغ هذا الحد بعد ) لان الماء الذي يمكن ان يجري في النيل الى القطر المصري محدود لا يزداد ولو عمل المهندسون غاية ما يبلغ اليه عليهم لكثير الوارد منه . وهذا الامر عينه يستلزم ايضاً ان يكون مد سكك الحديد في القطر محدوداً . اذ لا يكاد يحتمل ان الضرورة تقتضي اثناء خطوط اصلية كبيرة كالخط المهم المار على موازاة النيل الى اصوان بل الخطوط المرجح انشاؤها في المستقبل القريب هي فروع جانبية لشعب في البلاد لكي تنقل بها حاصلات ما يمكن ان يهد من الاراضي الزراعية الى النيل او الى الخط الاصلي الموازي له والظاهر ان ما ذكرته عن وجود حد لمصرفات الري في القطر المصري يصدق ايضاً على نفقات الري في السودان . باختلاف سير فان نطاق الزراعة في السودان متوقف على مقدار الماء الذي يمكن الري به من البحر الازرق والايض والانتيرة والجاش هذا اذا استثنينا الاماكن المتفرقة جنوباً حيث يكثر وقوع المطر . ولكن السودان يخالف عن القطر المصري كثيراً من حيث ما يلزم له من سكك الحديد فان المجال فيه واسع جداً لها ولكن لا يحسن الاسراع في مد سكك حديدية كثيرة فيه لاعبارات مالية واقله سكانه بالنسبة الى اتساعه فليس من الصواب مدها الآن الا في جبهة او جهتين معلومتين جيداً على نوع ما على انه وان يكن مقدار المال الا لازم لاستثمار خيرات مصر ومصادر ثروتها غير معلوم الا بوجه التقريب فالاموال التي ستدخل في حوزة الحكومة قريباً لتعمل الاعمال التي يقر الرأي عليها معلومة جيداً . ومن علمها يتيسر لنا ان نرجح ان كانت الحكومة ستضطر الى الاستدانة

للحصول على اموال جديدة . فننظر الآن ما هي الاموال التي ستدخل في حوزة الحكومة فنقول  
 اولاً زيادة الايرادات على المصروفات وقد بلغت في العام الماضي ١٨٦٨٠٠٠ ج . م (١)  
 ومتزايد حتماً لسببين الواحد ان الخزينة ستأخذ ٤٦٠٠٠٠ ج . م سنوياً من زيادة الضرائب  
 بسبب انشاء الخزان والآخرا ان الدلائل كلها تدل على ان الايرادات ستظل تزيد في كل  
 الفروع تقريباً . هذا من الجهة الواحدة غير ان الزيادة عرضة للنقصان من الجهة الاخرى بسبب  
 زيادة المصروفات اللازمة لبعض الاغراض الادارية المختلفة . ثم ان زيادة الايراد في المستقبل  
 لا تبقى على ما هي اذا اقتضت الضرورة تخفيض الضرائب . وهذه الامور كلها غير معلومة الآن  
 وانما المعلوم هو ان زيادة الايرادات على المصروفات ستكون كثيرة حتماً ولكن مقدار هذه  
 الزيادة يتوقف على الخطة التي تتبعها الحكومة من حيث الاصلاح المالي والاداري

وثانياً ان في صندوق الدين ١٢٥٤٠٠٠ ج . م وبمبلغاً من المال الاحتياطي العمومي  
 كان في ٣١ ديسمبر الماضي ٩٦٧٠٠٠ ج . م ولم يخص لشيء وبمجموع ذلك ٢٢٣١٠٠٠ ج . م  
 ولكن هذا المال ليس تحت تصرف الحكومة على نوع ما لانه وان كان مالاً طائلاً  
 بفضل ان يبقى ضامناً لابقاء فائدة الدين وسها يمكن من الامر فلا بد من بقاء مال طائلاً تحت  
 تصرف اعضاء صندوق الدين دائماً على سبيل مال احتياطي يمكن استعماله حالاً عند الحاجة اليه  
 وثالثاً ان الباقي من الاحتياطي الخصومي ٥٧٥٠٠٠ ج . م وهو تحت تصرف الحكومة  
 وهذا ليس من الاموال التي يعتمد عليها في ما نحن بصدده وهو سيزاد في السنوات التالية من  
 زيادة الايرادات على المصروفات ولكنه الآن اقل من المبلغ الذي يراد انفاقه على انشاء سكة  
 الحديد بين بربر وسواكن لان الاموال اللازمة لتلك السكة ستؤخذ من الاحتياطي  
 الخاص كما مر ذكره

ورابعاً وفر التحويل وقد بلغ في ٣١ ديسمبر الماضي ٥٥٠٧٠٠٠ ج . م وهو لا يمكن  
 مسه من غير مصادقة الدول ومع ذلك احسبه من اموال الحكومة لانه لا يكاد يحتتمل ان  
 النظام الحالي المختل الموجب لتراكم هذا المال يدوم الى الأبد . وقد زاد هذا المال ٥١٦٠٠٠  
 ج . م في العام الماضي وسيبلغ اخيراً مبلغاً يتوقف على طول الزمن الذي يترك فيه يتراكم بفائدة  
 مركبة وعلى اعمار السندات المصرية وهو يهدد الآن مالاً للاستهلاك ولكن على وجه  
 قبيح مرجح للتبذير والامراف لان الحكومة المصرية تستهلك به دينها بشراء سنداتها باسعار

(١) وهذا يشمل ١٢٢٠٠٠ ج . م دفعت لصندوق الدين وسيت من المال الاحتياطي العمومي ولكنه

لا يشمل ٣٦٥٠٠٠ ج . م دفعت الى وفر التحويل

اعلى من سعرها الاصلي في الغالب

وخامساً ان تصفية الدائرة السنية متى تمت سنة ١٩٠٥ تكسب الحكومة مالاً لا يقل عن ٣٠٠٠٠٠٠ ج م بل ربما زاد عن ذلك لكنها تلتزم ان تدفع معاشات سنوية تبلغ في اول الامر ٥٠٠٠٠٠ او ٦٠٠٠٠٠ جنيه

وسادساً اذا سُمّي الدومين سنة ١٩١٥ انتقلت بعض اراضي الى الحكومة وثمنا ياوي حسب التقدير الحالي ١٥٠٠٠٠٠ ج م او ٢٠٠٠٠٠٠ على ما اظن ولكن الحكومة تلتزم مقابل ذلك ان تعطي مستخدمي الدومين مالاً قليلاً على سبيل التويض . فاذا غضضنا النظر عن زيادة الايرادات على المصروفات في السنين المقبلة وعن الاحياطي اللازم جعله ضماناً لحاملي سندات الدين بقي معنا ثمانية ملايين ونصف (٥ ١/٢) من وفر التمويل ٣ من الدائرة) وهذه تدخل في حوزة الحكومة بعد زمن قصير لتنفق على الاعمال ذات الربح لكنها راس مال لها . ثم انه يزيد عند الحكومة ايضاً مليوناً جنيه من تصفية الدومين سنة ١٩١٥

لا نقول ان الحكومة المصرية لا تحتاج الى اقتراض مال مطلقاً في مستقبل الزمان وانما نقول انه يتضح من الارقام السابقة انها اذا احست بتدبير انزالها سهل عليها ان تنفق ما تشاء من الاموال على الاعمال النافعة في المستقبل القريب من غير ان تستدين شيئاً

ومرادي الآن ان ابين ان سلوك هذا السيل يسر لانباء مصر الحاضر بلا خوف من زيادة اثقال الضرائب على كاهل ذريتهم في المستقبل . فني عن البيان ان صرف الاموال على الاعمال النافعة بنيد ابناء المستقبل ولكنها تقطع النظر عن ذلك نجد ابناء الزمان المقبل يستفيدون من وجوه اخرى وهي

اولاً ٣٤٠٠٠ ج م كل سنة تدفع الآن الى الدائرة السنية عن دين الدائرة الخاصة القديمة ويطل دفعها سنة ١٩٠٥

ثانياً سنويات يبلغ مجموعها ١٢٠٠٠ ج م وهي تدفع الآن الى صندوق الدين وينتهي دفعها بين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٥

ثالثاً مال المقابلة (١) وقدره ١٥٠٠٠٠٠ ج م كل سنة وهذا ينتهي دفعه سنة ١٩٢٠ رابعاً ٥٧٠٠٠ ج م تدفع الآن الى صندوق الدين كل سنة عن دين سكك الحديد وينتهي دفعها سنة ١٩٢٣

(١) مال المقابلة عبارة عما يدفع سنوياً للذين اغتروا بوعد الحكومة العرفوي في عهد اسمعيل باشا فدفعوا اليها مالاً بناء على ان تخفض لهم اموال الاطيان الى نصف ما كانت عليه مقابل دفعهم ذلك المال

خاساً الاقساط السنوية التي تدفع الآن لسد مصروفات انشاء الخزان وقد كان القسط منها  
 ١٥٣٠٠٠ ج ٠ م وهذه ينتهي دفعها سنة ١٩٣٣  
 سادساً اقساط الدين المضمون وقدر القسط منها ٣٠٧٠٠٠ ج ٠ م وهذه ينتهي دفعها سنة ١٩٤٨  
 ومجموع هذه المبالغ السنة ٦٧٩٠٠٠ ج ٠ م

وزد على ذلك ان امتياز ترعة السويس ينتهي سنة ١٩٦٨ لانه لتسع وتسعين سنة ويحتمل  
 للحكومة المصرية حينئذ ان تأخذ التركة على شرط ان تدفع للشركة قيمة المواد المنخضة بخدمة  
 القتال البحرية ٠ ويظهر من حسابات القتال الاخيرة المنشورة عن سنة ١٩٠٢ ان ايراد  
 الشركة بلغ نحو ٣٨٠٠٠٠٠ ج ٠ م وقما يحتمل ان مالا بقدر هذا يكون من نصيب الخزينة  
 المصرية ٠ ولكن زمان البحث في هذه المسألة لم يحن الآن بل الحكم فيها يكون لاولادنا او  
 لاحفادنا. وانما ذكرت ذلك للزيادة في اثبات ما قلته من ان ابناء المصريين سيكونون في حالة  
 من اليسر ورخاء الميش تعني ابناء هذه الايام عن الالهام بأمرهم في ما نحن بصده الآن  
 وخلاصة ما يستتج مما تقدم من الاعتبارات انه ما دام عند الحكومة ما ذكرنا من  
 الاموال وما دامت ايراداتها تزيد الآن على مصروفاتها وما دامت ايراداتها تزداد ايضاً وتتعاظم  
 على توالي الاعوام وما دام كثير من الاموال التي تدفعها الخزينة المصرية سيظل دفعها له في  
 المستقبل فلا محل للتردد مطلقاً في رفض كل ما يقال عن تعيين مال لاستهلاك الدين غير الذي  
 يستهلك به وفي بذل كل ما يتيسر من المال على الاعمال ذات الربح ولكن على شرط ان تدرس  
 مشروعاتها حتى تدرس وان يجاد النظر فيها قبلما يقر الرأي على اخراجها من القوة الى الفعل  
 هذا وقد جاء الاتفاق بين انكلترا وفرنسا مؤيداً لما يريه اللورد كرومر من خطأ السياسة  
 المالية التي تقيد مصر بتحديد نفقاتها ضمن حدود لا تمتدأها وخزن ما يزيد من دخلها في صندوق  
 الدين حتى يتراكم بعضه فوق فان هذه السياسة كانت لازمة في زمن العسر والتبذير واما في  
 زمن الرخاء والتدبير فصار ضررها أكثر من نفعها

ثم ان اللورد بين بالادلة الكثيرة ان زيادة الدخل على النفقات ستزيد عمماً هي عليه  
 الآن وذلك بزيادة الدخل نفسه وبزوال جانب من النفقات التي تنفق لاغراض معدودة واذا  
 عملت الاعمال العمومية النافعة بالاموال الوفرة الآن وبما يزيد من الدخل عاماً بعد عام زاد  
 دخل الحكومة ايضاً ولا بد من ان يسأل سائل تري ماذا تفعل الحكومة اخيراً بما يزيد لديها  
 من الاموال والجواب لا تعتمد معرفته على احد وهو انها تبذل المال في ما يزيد به دخل  
 الاهلين وراحتهم ورفاهتهم وهذا هو الغرض الاول من كل حكومة منتظمة